جامعة المستقبل

قسم المحاسبة :DEPARTMENT OF ACCOUNTING

المرحلة الثانية المادة حكومية:GOVERNMENT ACCOUNTING

عنوان المحاضرة

النفقات والايرادات في النظام المحاسبي الحكومي اساليب تقدير الايرادات والنفقات

قواعد اعداد الموازنة العامة

م.م سهام عبود حسين

Scanned with CamScanner
تم المسح ضوئيا بـ CamScanner

2-الإيرادات *Revenues*:

أ- إيرادات ضريبية *Tax Revenue* : وهو ما يتم تقديره من قبل الهيئة العامة للضرائب من مبالغ ممكن جبايتها لأنواع الضرائب الواردة في قانون ضريبة الدخل.

ب-إيرادات النفط *Oil Revenues*.

ج- إيرادات غير مشمولة بقانون ضريبة الدخل *Non- Revenues*.

د- اشتراكات الضمان الاجتماعي.

هـ-المنح التي تحصل عليها الحكومة الاتحادية من الخارج.

و- القروض المحلية والخارجية التي تحصل عليها الحكومة الاتحادية.

ز- القروض التي تم تسديدها للحكومة من قبل الغير (داخليا وخارجياً).

ح-تحويلات الموجودات من الخارج.

ط-تحويلات الأرباح الفائضة من البنك المركزي العراقي.

ي-التحويلات من حكومات الأقاليم والمحافظات والبلديات والحكومات المحلية.

ك-الإيرادات الأخرى.

1- الحساب الختامي والموازنة العامة للدولة:

بعد تشريع الموازنة العامة للدولة ووضعها موضع التنفيذ تصبح كافة المعاملات والالتزامات التي تنشأ خلال السنة المالية على حساب الموازنة العامة واجبة التسجيل خصما على اعتمادات الموازنة العامة لتلك السنة وكذلك عمليات الدفع والقبض الفعلية التي تتم خلال السنة نفسها.

وكما ان المؤسسات التجارية تحتاج إلى مدة من الزمن بعد انتهاء السنة المالية لغرض انجاز الحسابات الختامية للسنة المالية السابقة لإعداد قائمة المركز المالي كذلك الحال بالنسبة للأجهزة

Scanned with CamScanner

الحسابية للإدارات الحكومية بعد انتهاء السنة المالية في 31 كانون الأول من كل سنة مالية تستمر بالعمل في سجلات السنة المالية المنتهية بجانب فتحها سجلات السنة الجديدة التي يقتصر التسجيل فيها على المعاملات المالية التي تنشأ من بداية السنة الجديدة. غير ان عمليات التسجيل في السجلات للسنة السابقة يقتصر على قيود التسويات الحسابية على حسابات معاملات الموازنة للسنة المالية الماضية بشرط ان لا تتضمن هذه القيود عمليات قبض او دفع فعلية.

وحدد البند (4) من القسم (8) من قانون الإدارة المالية فترة الحسابات المالية بمدة ثلاثة أشهر تبدأ باليوم الأول من شهر كانون الثاني من السنة التالية وتنتهي في 31 آذار على إن تقدم الوحدات الحكومية حساباتها الشهرية إلى الوزارة المعنية بعد 10 أيام من نهاية كل شهر وان تقدم الوزارات حساباتها نصف السنوية إلى وزارة المالية بموعد أقصاه 15 تموز، في حين كانت فترة الحسابات الختامية في الفقرة الرابعة من المادة الثانية من قانون رقم 28 هي ستة أشهر تبدأ من الأول من كانون الثاني وتنتهي في 30 حزيران من السنة اللاحقة . وبما ان السلطة التشريعية هي التي أصدرت الموازنة فان إطلاعها على الحساب الختامي يصبح ضرورياً لأنه يمثل التنفيذ الفعلي للموازنة، للتأكد من ان التخصيصات قد نفذت فعلا وحققت الأهداف التي حددتها لها، وبذلك تستطيع السلطة التشريعية عن طريق الحساب الختامي مراقبة الحكومة ومدى تأدية مهامها الموكلة لها.

2- الموازنة العامة والموازنة التخطيطية:

الموازنة التخطيطية هي أداة تعمل وبإطار محدد لتحقيق التوازن العيني والمالي والنقدي للأنشطة المختلفة في أي مشروع عن مدة مستقبلية معينة بغض النظر عن طبيعة عمل المشروع وحجم نشاطه وعائديه ملكيته.

أما أهداف الموازنات التخطيطية هي:

أ- التخطيط ورسم السياسات عن طريق توصيف الأهداف وبيان الافتراضات التي تقوم عليها هذه الأهداف وتحديد الوسائل اللازمة لتحقيق الأهداف والمفاضلة بين البدائل والتنسيق بين الإمكانيات المتاحة والأهداف المرجوة، ووضع أنماط او معدلات للأداء

Scanned with CamScanner
تم المسح ضوئيا بـ CamScanner

باستخدام الطرائق العلمية أو بناءً على الخبرة في الماضي والمعاملات الفنية المتوافرة مما يمكنها على التنبؤ بالمستقبل.

ب-الرقابة عن طريق مقارنة المخطط بما تحقق فعلاً وبيان الانحرافات بين المخطط والفعلي وتحليل الأسباب التي أدت إلى هذه الانحرافات وتوجيه نظر الإدارة في الحال عند وجود انحرافات هامة عن الخطة لاتخاذ الخطوات التصحيحية اللازمة.

والجدولين (2-1 ، 2-2) لتوضيح الاختلافات بين الموازنة العامة من جهة وبين كل من الحساب الختامي والميزانية العمومية والموازنة التخطيطية.

جدول رقم (2-1) الاختلاف بين الموازنة العامة والحساب الختامي والميزانية العمومية

موضوع الاختلاف	الموازنة العامة للدولة	الحساب الختامي للدولة	الميزانية العمومية
الهدف	خطة عمل لفترة قادمة	عرض انجازات لسنة مالية ماضية	عرض المركز المالي للشركة
الفترة الزمنية	سنة مالية قادمة	سنة مالية ماضية	تاريخ محدد
العناصر	الإيرادات والمصروفات	الإيرادات والمصروفات	الموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية
الأبعاد	سياسية ، اقتصادية، اجتماعية، سلوكية	سياسية ، اقتصادية، اجتماعية، سلوكية	حقائق اقتصادية
طبيعة البيانات	تقديرية	فعلية	فعلية
الشمول	أكثر شمولاً لكونها تشمل كل وحدات الجهاز الإداري	أكثر شمولاً لكونها تشمل كل وحدات الجهاز الإداري	اقل شمولا كونها تشمل وحدة اقتصادية معينة

جدول رقم (2-2) الاختلاف بين الموازنة العامة والموازنة التخطيطية

موضوع الاختلاف	الموازنة العامة للدولة	الموازنة التخطيطية
التدبير ونقطة البداية	تقدير النفقات أولا ثم تدبير الموارد التي	تقدير الإيرادات المتوقعة ثم المصروفات

Scanned with CamScanner

	تكفيها	اللازمة لتحقيقها
الأبعاد والاعتبارات	سياسية واقتصادية واجتماعية وسلوكية على مستوى البلد	اقتصادية ومالية وتشغيلية على مستوى الوحدة
الشمول	أكثر شمولا إذ تشمل جميع وحدات الدولة	اقل شمولا إذ تشمل وحدة اقتصادية واحدة
المرونة	اقل مرونة بسبب القوانين والتعليمات	تتميز بمرونة كبيرة في الإعدادها واعتمادها وتنفيذها والرقابة عليها
المشاركة	مشاركة العاملين بإعدادها بأقل فاعلية وإيجابية	مشاركة العاملين في إعدادها أكثر فاعلية وايجابية
مستوى النشاط	تعد لمستوى واحد	تعد لمستويات متعددة
فترة الموازنة	سنة مالية	لتغطية مراحل زمنية مختلفة كموازنة طويلة الأجل ، موازنة قصيرة الأجل ، موازنة سنوية، موازنة شهرية...الخ

3- قواعد إعداد الموازنة العامة للدولة :

تعتمد صياغة الموازنة العامة على جملة من المبادئ أو القواعد العامة هي:

أ- **<u>قاعدة الدورية :</u>** وتسمى أيضاً قاعدة السنوية وهذا يعني أن جميع ما جاء في الموازنة يجب أن ينفذ خلال سنة واحدة، كما في العراق تبدأ من أول كانون الثاني لغاية 31 كانون الأول ، وفيما يتعلق ببداية ونهاية السنة المالية فانه لا يشترط ان ترتبط ببداية السنة الميلادية ، وإنما يتحدد ذلك بحسب مقتضيات النشاط المالي للدولة ومن هنا فان الدول تختلف في بداية ونهاية السنة المالية الخاصة بكل منها والتقويم كذلك سواء كان تقويماً هجرياً أو ميلادياً ..الخ.

Scanned with CamScanner
امسح ضوئيا بـ CamScanner

ب-**قاعدة الشمول أو العمومية:** إذ تدرج في الموازنة العامة جميع الإيرادات وجميع المصروفات ولا يجوز المقاصة بين الإيرادات والمصروفات. وكذلك تشمل كافة أوجه النشاط (خدمية، اقتصادية).

ج- **قاعدة الوحدة:** وهو ان تدرج كافة إيرادات ومصروفات الدولة في وثيقة واحدة وبتعبير آخر فان هذه القاعدة تعني:

- وحدة الوثيقة التي تظهر فيها المصرفات والإيرادات.
- التفصيل في عرضها بشكل سهل ومتجانس للإمام بها.

د- **قاعدة النشر والعلانية:** وهي إن تنشر الموازنة العامة عن طريق وسائل الإعلام المختلفة وان تكون متاحة للجمهور وقد أكد قانون الإدارة المالية رقم 94 في القسم 1 على مبدأ الشفافية (..... وتكون مبادئ الشفافية والشمولية ذات أهمية جوهرية عند تهيئة وتنفيذ الموازنة الفدرالية للعراق والأمور الملتزمة بها ، فيستلزم مبدأ الشفافية ان تنشر معلومات الموازنة وفق المعايير المقبولة دولياً وتقدم بطريقة تسهل التحليل وتعزيز الثقة بها).

هـ- **قاعدة التوازن:** يعني هذا المبدأ ان تتساوى جملة الإيرادات العامة مع جملة النفقات العامة، وتأسيساً على ذلك فلا تعتبر الموازنة محققة لقاعدة التوازن إذا زاد إجمالي النفقات العامة عن إجمالي الإيرادات العامة ، فهذا يعبر عن عجز في الموازنة، وكذلك في حالة زيادة الإيرادات العامة عن النفقات العامة فهي تعبر عن وجود فائض بالموازنة العامة.

و- قاعدة الالتزام: يعني الالتزام شكلاً وموضوعاً بالاصطلاحات والرموز الخاصة بالدليل المحاسبي وتبويبات الموازنة وبالاعتمادات المخصصة والتعليمات المالية والقوانين ذات العلاقة.

ز- قاعدة عدم التخصيص: وهو إلا يخصص نوع معين من الإيراد لإنفاق حصيلته على نوع معين من الإنفاق، إذ تقوم الدولة بمواجهة جميع مصروفاتها بواسطة جميع إيراداتها وان لا تخصص بعض الإيرادات لأنواع معينة من المصروفات، كما لو خصص إيراد الرسوم الجامعية على تغطية المصروفات الخاصة بالجامعة، أو تخصص رسوم إجازات السوق لإنشاء الطرق وصيانتها.

Scanned with CamScanner